الدكتور محمد الشافعي
أستـــاذ التعليم العالي بكلية الحقوق - مراكـش

القانون الدولي الخاص المغربي

جذوره التاريخية ومرجعيته الوضعية

- **وضعية الأجانب قبل الاستعمار**
  - نظام الإمتيازات الأجنبية
  - الحماية القنصلية للرعايا المغاربة
  - تجنيس الرعايا المغاربة بالخارج
  - موقف الدولة المغربية من الحماية القنصلية
- **وضعية الأجانب خلال الاستعمار**
  - إنهاء نظام الإمتيازات الأجنبية
  - إصدار ظهير 12 غشت 1913 المتعلق بالوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب
  - مصادر ظهير 12 غشت 1913 المتعلق بالوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب
  - عيوب ظهير 12 غشت 1913 المتعلق بالوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب
- **وضعية الأجانب بعد الاستقلال**
  - تمديد تطبيق نطاق ظهير 12 غشت 1913
  - استمرار العمل بنصوص مترجمة إلى اللغة العربية
  - انتهاج سياسة تشريعية ترقيعية خارج ظهير 12 غشت 1913
  - ضرورة وضع مدونة للقانون الدولي الخاص المغربي

سلسلـــة البحـــوث القانونيـــة 31

الفهـــرس

مقدمة	5
الفصل الأول: مرحلة ما قبل وخلال الاستعمار	11
المبحث الأول: فترة ما قبل الاستعمار	14
المطلب الأول: وضعية الأجانب قبل نظام الإمتيازات	17
المطلب الثاني: وضعية الأجانب في ظل نظام الإمتيازات	23
أولاً : نشأة الحماية القنصلية بالمغرب	24
ثانيا: منح الحماية القنصلية للمغاربة	33
ثالثا: تجنيس المغاربة بالجنسيات الأجنبية	37
1)- مطالبة المغرب بالحد من ظاهرة تجنيس المغاربة	37
2)- نماذج من ممارسات وتصرفات المتمتعين بحمايات الدول الأجنبية	41
أ) تصرفات وتعسفات المغاربة المتمتعين بالحماية الأجنبية	41
ب) الغطرسة والسلوك المتعجرف لممثلي الدول الأجنبية والمستوطنين الأجانب	44
رابعاً: ظهور بوادر الجنسية المغربية	49
1)- المرحلة الأولى : فترة ما قبل معاهدة مدريد 1880	50
2)- المرحلة الثانية: الفترة الممتدة من معاهدة مدريد إلى الحماية	51
3)- المرحلة الثالثة: فترة الحماية الاستعمارية	54
المبحث الثاني: فترة مغرب الاستعمار	58
المطلب الأول: الإصلاح التشريعي	61
أولا: ظروف الإصلاح التشريعي	61
ثانيا: المراحل التحضيرية لقانون 12غشت1913 المتعلق بالوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب	72
ثالثا: المصادر المعتمد عليها في صياغة قانون 12 غشت 1913 المتعلق بالوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب	76

أ)- الاقتباس من معاهدات لاهاي	77
ب)- الاعتماد على توصيات معهد القانون الدولي	79
ت)- الإقتباس من القانون المقارن	81
رابعا:- العيوب والثغرات التي شابت ظهير 12 غشت 1913 المتعلق بالوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب.	82
المطلب الثاني: الإصلاح القضائي	92
أولا: الإصلاح في منطقة الحماية الفرنسية	92
ثانيا: الإصلاح في منطقة النفوذ الإسباني	96
ثالثا: الإصلاح في منطقة طنجة الدولية	97
الفصل الثاني: فترة مغرب الإستقلال	101
المبحث الأول: تمديد نطاق تطبيق ظهير 12 غشت 1913 المتعلق بالوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب	103
المطلب الأول: إصلاح النظام القضائي واستمرار العمل بنصوص مترجمة إلى اللغة العربية	104
أولاً: ترجمة النصوص من الفرنسية إلى العربية	105
ثانيا: التعريب وإزدواجية لغة النص	112
المطلب الثاني: تعايش ظهير 12 غشت 1913 مع نصوص تشريعية خاصة والعديد من الاتفاقيات	116
أولاً: النصوص التشريعية الخاصة	116
أولاً: الاتفاقيات الثنائية	119
المبحث الثاني: ضرورة وضع مدونة للقانون الدولي الخاص	120
المطلب الأول: انتهاج سياسة تشريعية ترقيعية خارج ظهير 12 غشت 1913	124
المطلب الثاني: سبل الإصلاح المنشود للقانون الدولي الخاص المغربي	135
الفهرس	143

DAR AL AFAK COPY

هذا الكتاب

إن البحث عن الجذور التاريخية للقانون الدولي الخاص المغربي يستلزم الإعتماد على التاريخ وعلى علم الإجتماع وانتروبولوجيا القانون وغيرها من وسائل وآليات البحث العلمي، لأن فهم فلسفة النصوص المنظمة لوضعية الفرنسيين والأجانب بالمغرب، المجسدة أساسا في ظهير 12 غشت 1913 واستيعاب مضامينها لا يمكن أن يتم دون دراسة وفهم القوانين التي صدرت إبان فترة الحماية الفرنسية التي كان لها خلفيات سياسية واقتصادية لبسط هيمنتها على المغرب انطلاقا من قناعتها بأن تثبيت مطامع الاستعمار يقتضي قبل كل شيء السيطرة على الأرض (مَن سيطر على الأرض، سيطر على البلاد والعباد) ووضع ترسانة قانونية بسرعة للإستحواذ عليها عن طريق نزعها من ملاكها المغاربة الأصليين وتمريرها إلى المعمرين الفرنسيين وكذلك الأجانب لتشجيع الإستيطان الزراعي والسيطرة على مواردها الطبيعية نظرا لارتباط الرأسمالية بالأرض كمصدر أساسي لتجميع الرساميل. فإبتداء من القرن 17 الميلادي، يمكن الحديث عن الإقامة السلمية للأجانب المسيحيين بالمغرب، فدول أوروبا الغربية والولايات الأمريكية قد توصلت بين القرنين 17 و19 إلى تنظيم الوضعية القانونية والإقتصادية لرعاياهم عن طريق إبرام معاهدات ثنائية مع المغرب مقتبسة أساسا من تلك التي أبرمت مع الإمبراطورية العثمانية وقتئذ، حيث توصلت مجموعة من الدول المذكورة أعلاه إلى الحصول على عدة امتيازات بالإيالة الشريفة، منها الحماية القنصلية. فنظام الإمتيازات كان يشكل قبل فرض الحماية الفرنسية تشريعا حقيقيا لقانون الدولي الخاص لأنه كان ينظم تنازع القوانين وتنازع الإختصاص القضائي الدولي عندما يكون أحد المدعين من رعايا الدولة المتمتعة بالإمتيازات بالمغرب. غير أنه في بداية القرن 19 الميلادي، بدأت المنافسة الإمبريالية بين الدول الكبرى للسيطرة على البلاد، خاصة بعد احتلال فرنسا للجزائر وتونس، فكل هذه الدول تحاول بسط نفوذها على المغرب وتفوقها على الفرنسيين والفوز بالسباق لإستعمار البلاد.

ولمعرفة المراحل التي مر منها قانون الوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب بالمغرب، يجب تناول ثلاث محطات أساسية، ما دامت دراسة الجذور التاريخية لهذا القانون تستلزم الإعتماد في البحث على التاريخ السياسي والإجتماعي الذي يعتبر أحد المفاتيح الأساسية لفهم أصول هذا النص التشريعي والوقوف على المراحل التي مر منها من تاريخ ولادته يوم 12 غشت 1913 إلى يومنا هذا، وهي ثلاث مراحل تاريخية مترابطة ومتميزة عن بعضها البعض: المرحلة الأولى تهم أولا مغرب ما قبل الاستعمار وثانيا مغرب الحماية، والمرحلة الثالثة تتعلق بفترة مغرب الإستقلال. فدراسة هذا الموضوع يلامس البعد التاريخي المحمل بالصور والمحطات المحفورة في ذاكرة قانون الوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب غير المسلمين المقيمين بالمغرب وقتذاك في منطقة الحماية الفرنسية والذي انتقل بعد الاستقلال بنفس الصورة التي وُلد بها ليطبق فوق التراب الوطني.